المستخلص

تقدم هذه الدراسة تحليلا وصفيا للاحتياطات المستطاعة والمطلوب أن تتخذ من قبل اطراف النزاع لضمان حماية المدنيين والاعيان المدنية من آثار الاعمال العدائية، والاحتياطات المستطاعة كمفهوم هي كل ما يمكن أن يتخذه صاحب القرار من تدابير ليجنب المدنيين والأعيان المدنية الخسائر والأضرار، وهذه الاحتياطات غير منحصرة بعدد معين بل هي مواكبة للتطور المستمر في وسائل وطرائق القتال، وهي ذات طبيعة قانونية ملزمة وقد تم تدوينها بشكل صريح في البروتوكول الاضافي الاول.

وإذا كان على القائد العسكري أن يتنبأ مقدما-من باب الاحتياطات-بتأثير وسائل وطرائق القتال بشكل مباشر او غير مباشر على المدنيين والأعيان المدنية فان معرفة نطاق تطبيق الاحتياطات أمر ضروري ومهم للغاية لأنه سوف يميّز بين المدنيين والمقاتلين وزمان ومكان اتخاذ الاحتياطات لكي تكون مجدية، واذا كانت هناك احتياطات تقع على عاتق الطرف المهاجم كالتحقق من الهدف العسكري والإنذار المسبق فان هناك احتياطات تقع على عاتق الطرف المدافع مثل عدم اتخاذ الدروع البشرية.

وقد تحدث إصابات وأضرار في جانب المدنيين والأعيان المدنية نتيجة الهجوم على هدف عسكري مشروع وغالبا ما يلجأ لمسألة الضرورة العسكرية لتبرير تلك الخسائر والأضرار واعتبارها خسائر عرضية، إلا أن هذا غير مقبول واقعا ما لم يقاس وفق معيار التناسب وذلك بالموازنة بين الميزة العسكرية والأضرار العرضية الناتجة عن الهجوم، كما لا يمكن استعمال وسائل وطرائق قتالية تسبب اصابات مفرطة الضرر او آلام لا مبرر لها للمقاتلين فضلا عن المدنيين، وكل ذلك يجب أن يقاس بمقياس انساني كما نصّ عليه شرط مارتنز، وإن عدم النص على تحريم وسيلة او طريقة قتالية لا يعني الاباحة لها بصورة مطلقة.

واذا كان من الممكن للاحتياطات المستطاعة أن تتخذ في بعض الاسلحة الحديثة كالطائرات من دون طيار، فقد يكون من الصعب اتخاذها في أسلحة متطورة أُخرى مثل الأسلحة الذاتية التحكم (AWS)، كما أنّ الهجمات السبرانية لا تقل خطورة عن الهجمات التقليدية اذا كانت تهدد حياة السكان المدنيين؛ لذلك فإن الأسلحة التي أنتجتها التكنولوجيا الحديثة أصبحت تشكّل قلق حقيقي على المستوى الدولي.